في وقت لا تزال فيه الولايات المتحدة تنتظر رداً إيرانياً على قبولها لحوار حول الاتفاق النووي، فإنها وجّهت رسالة تحذيرية لطهران بأنها لن تنتظر طويلاً، في وقت كانت فيه الأخيرة ترد بأنها ليست المعنية باتخاذ إجراءات للعودة إلى التزاماتها النووية قبل الأطراف الأخرى

الاتفاق النووي
تهديد أميركي لإيران
واشنطن تحذر أن لصبرها حدوداً وطهران تنتظر مبادرة

شدد برايس على أهمية الدبلوماسية للتوصل إلى حل (فرانسيس برس)

للحديث تتمة...

الأصفاد لجلادي الأسد

ناصر السهلي

الحكم الصادر في ألمانيا، الأربعاء الماضي، بسجن أحد جلادي النظام السوري، لارتكابه جرائم ضد الإنسانية، ليس عادياً في سياق جهود سوريي الشتات لتحقيق بعض العدالة للضحايا.

الادعاء الألماني ليس وحده من استحضر الصور الأولى للثورة الشعبية السلمية، في مارس/آذار 2011، بل إعلام محلي وأوروبي اعتبر المحاكمة تاريخية، مع تنويه بجهود ناشطين وحقوقيين سوريين في دول اللجوء، لفضح أبشع آلة قمع شهدها المشرق العربي خلال العقود الماضية. المحاكمة المستمرة بملاحقة جلاد آخر من مسؤولي أجهزة الاستخبارات القمعية، تفتح الأفق للقضائي أوسع أمام محاكم أوروبية أخرى، وبرسالة واضحة: لا ملاذ آمناً لمرتكبي التعذيب وجرائم ضد الإنسانية.

وعلى الرغم من الفيتو الروسي لمنع تحويل التحقيق في الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية، استطاع هؤلاء التغلب على آثار التعذيب المدمرة لتصفيد جلاديهم، والسعي لتحقيق عدالة جزئية، لهم وللمخفيين قسرياً، بالتأكيد الخبر ليس سارّاً لمجرمي الحرب في سورية، إذ إن فضح تسلسل الأوامر لا بد قادم في محاكمات تتوسع أوروبياً. فالقضاء الأوروبي، في فضاء الاتحاد الأوروبي والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، يقوم على القياس والسوابق، لقبول المباشرة بتحقيقات ومحاكمات من هذا النوع الثقيل، بتواصل جهود سوريي المهجر لملاحقة أمنيي نظام بشار الأسد.

استحضار عشرات آلاف الوثائق، والصور الدالة على التوحش والهمجية، سيضع صخرة كبيرة في طريق تلميع النظام، من بوابة الخدمات الأمنية، ونبش مقبرة مخيم اليرموك مرة أخرى، برعاية الكرملين، بحثاً عن عظام جنود الاحتلال، كعربون أولي للتعويم والدفع بمفاوضات تحت الطاولة. فهذه المحاكمة، وفقاً لخبراء قانونيين ألمان وأوروبيين، خطوة أولى لإضاءة نفق طويل من التعتيم على جرائم واسعة، منذ بداية الدوس على رقاب المحتجين السلميين، وطلب ترديد تأليه أسرة الأسد، إلى الإبادة وتهجير الملايين تحت شعارات «سورية التحدي». سورية أجمل»، ثم التباكي لاستعادة اللاجئين ونهب جيوبهم. وعلى الرغم من ذلك، ثمة أصوات مثيرة للاشمئزاز، ترتفع باسم «المعانة» ومحاربة «المؤامرة على سورية الأسد»، تتهم الضحايا بأنهم «عملاء للغرب»، وبعضهم يقيم في مدنه مستمتعاً بمزايا الرفاهية والديمقراطية، التي ينكرونها على العرب والسوريين.

واشنطن، طهران ـ **العربي الجديد**

على وقع استمرار تعنّت إيران برفض تقديم أي تنازل أو العودة عن إجراءاتها التي اتخذتها في الفترة الأخيرة لخفض التزاماتها في الاتفاق النووي الموقّع عام 2015، قبل عودة الولايات المتحدة والأوروبيين إلى الاتفاق، وجّهت واشنطن رسالة واضحة بأن «الصبر لها حدود»، وذلك فيما تواصل انتظار ردّ طهران على اقتراح أوروبي لعقد مباحثات مباشرة بهدف إحياء الاتفاق النووي.

وردّاً على سؤال لمعرفة إلى متى سيبقى العرض الأميركي للحوار مع إيران مطروحاً على الطاولة، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس، للصحافيين مساء الأربعاء، إنّ «الصبر لها حدود». وأضاف أنّ العودة إلى «فرض قيود على برنامج إيران النووي يمكن التحقق منها ودائمة» تمثّل «تحدّياً ملحّاً». وتابع «لكننا نعتقد والرئيس (جو بايدن) كان واضحاً في هذا الشأن، أن الطريقة الأكثر فعالية لضمان عدم امتلاك إيران لسلاح نووي أبداً هي عبر الدبلوماسية، وهذا ما نقوم به الآن». وفي ما يخصّ «التفاصيل ما يمكن أن يكون مطروحاً على الطاولة في المستقبل»، قال برايس «نحن نريد مناقشته مع شركائنا، في سياق العرض» الأوروبي بشأن إجراء «محادثات مع الإيرانيين». كذلك، رفض الربط بين عودة الولايات المتحدة إلى اتفاق 2015 وإفراج إيران عن مواطنين أميركيين «محتجزين ظلماً». وقال «ليست لدينا أولوية أعلى من عودتهم، لكنّنا لا نريد ربط مصيرهم بمشكلة معقّدة وصعبة ويمكن أن تمتدّ على المدى الطويل».

من جهتها، قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي «إننا ننتظر لمعرفة ما سيكون ردّ إيران على الدعوة الأوروبية». وكانت إدارة بايدن أعلنت قبل أيام قبولها دعوة وجّهها الاتحاد الأوروبي إلى واشنطن وطهران لعقد اجتماع غير رسمي للأطراف التي أبرمت اتفاق 2015 بهدف إحيائه، لكن السلطات الإيرانية لم تردّ بعد على الدعوة الأوروبية.

في السياق، نقلت وكالة «رويترز» عن مسؤول أميركي، لم تكشف عن هويته، قوله «أياً كان مدى اعتقادهم أن على الولايات المتحدة أن ترفع العقوبات أولاً، فلن يحدث ذلك». وأضاف أنه إذا كانت إيران تريد من الولايات المتحدة استئناف الالتزام بالاتفاق «فأفضل سبيل لذلك بل السبيل الوحيد هو الجلوس إلى طاولة التفاوض حيث يتم بحث هذه الأمور». كما نقلت الوكالة عن دبلوماسيين أوروبيين أنهما لا يتوقعان أن تفرض الولايات المتحدة أو بريطانيا وفرنسا والمانيا المزيد من الضغوط على إيران في الوقت الحالي، رغم ما وصفاه بأنها «استفزازات» من جانبها. وقال أحد الدبلوماسيين إن السياسة الحالية هي الإدانة مع تحاشي أي شيء يمكن أن يغلق باب الدبلوماسية. وأضاف «علينا أن نخطو بحذر. وعلينا أن نترقب لرؤية ما إذا كانت الدول الأوروبية يمكنها المناورة بين اندفاع إيران وتردد الولايات المتحدة لمعرفة ما إذا كان أمامنا سبيل للتقدم».

في هذا الوقت، حضر الملف الإيراني في اتصال هاتفي أمس بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وولي عهد البحرين سلمان بن حمد آل خليفة. وأصدر كل من نتنياهو والشيخ سلمان بياناً عن اتصالهما الهاتفي لكن لم يذكر إيران سوى البيان البحريني. وقال مركز الاتصال الوطني في البحرين على «تويتر» إن حديثهما أكد «أهمية مشاركة دول المنطقة في أي مفاوضات بشأن الملف النووي الإيراني». وقال مكتب نتنياهو إن رئيس الوزراء تحدث مع ولي عهد البحرين بشأن زيارته للمملكة متى تسمح قيود فيروس كورونا بذلك.

> مسؤول أميركي: واشنطن لن ترفع العقوبات أولاً
>
> ظريف: أميركا والأوروبيون سبب خفض إيران التزاماتها

على الجانب الآخر، كان وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف يقول إن على الولايات المتحدة والترويكا الأوروبية معالجة السبب الذي دعا إيران لخفض التزاماتها النووية لا أن تطلب من طهران وقف إجراءاتها المبنية على البند 36 من الاتفاق النووي. واعتبر ظريف في تغريدة على «تويتر»، أمس، أن هذه الدول هي السبب في خفض إيران التزاماتها في الاتفاق النووي.

من جهته، قال المندوب الإيراني لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف اسماعيل بقائي هامانة، إن بلاده ليست هي من خرج من الاتفاق النووي وحرّض الآخرين على خرقه والقرار الأممي 2231، معتبراً أن الطرف المخطئ والمنتهك للاتفاق النووي هو الذي يجب أن يعود إلى التزاماته. وأضاف بقائي هامانة، خلال اجتماع لمؤتمر نزع السلاح، أنه قبل التوقع من إيران بصفتها الطرف المتضرر، العودة عن إجراءاتها التي اتخذتها وفقا لنص الاتفاق النووي وبعد خروج اميركا منه وعدم التزام الدول الأوروبية بصورة أساسية به، فإن الطرف المخطئ والمنتهك للاتفاق النووي هو الذي ينبغي أن يعود إلى التزاماته.

وأكد أن طهران ستتخذ الخطى العملية للعودة إلى الالتزامات في حال مبادرة الطرف الآخر للعودة إلى التزاماته. وعن التصريحات الأخيرة لوزير الخارجية الأميركي انتوني بلينكن وبعض مسؤولي الدول الأوروبية الذين طلبوا من إيران التنفيذ الكامل للالتزاماتها، قال: «من المضحك انكم تطلبون من إيران العودة للالتزام الكامل بتعهداتها في حين أنكم الآن خارجون عن الاتفاق وناقضون لنصه بشكل سافر أو أنكم بمحاباتكم للمنتهك الرئيسي لم تعملوا بأي من التزاماتكم». وأضاف أن «أميركا بصفتها الطرف المخطئ ما زالت خارج الاتفاق النووي والمنتهكة الرئيسية لجميع الالتزامات والتفاهمات باستمرارها على إرث ترامب الإرجاعي». وأشار إلى العزم الجاد لإيران للعمل على إيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل ومشروع إيران لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، لافتاً إلى الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني الذي تم التحقق منه مراراً من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قائلاً إن معارضة إيران للأسلحة النووية مبنية على ركائز دينية وأخلاقية راسخة وحقائق جيوسياسية.

وفي سياق المواقف الإيرانية، قال الرئيس الإيراني حسن روحاني إنه «يشعر بالسعادة لقول الأعداء إن الضغوط التنفيذ الكامل للالتزاماتها، قال: «من القصوى ضد الشعب الإيراني قد فشلت». وفي كلمة أمس خلال مراسم تدشين طريق «غدير»، أشار روحاني إلى «تحقق هذه الإنجازات على الرغم من الحرب الاقتصادية والحظر والضغوط القصوى».

من جهته، قال قائد القوة البحرية للجيش الإيراني حسين خانزادي، إن تواجد القوات البحرية للجيش في المياه الدولية غيّر معادلات العدو واحبط جميع مؤامراته الرامية إلى انعدام الأمن فيها. وأضاف في تصريحات أمس أن القوة البحرية للجيش الإيراني متواجدة وبكل قوة في مياه البحر الأحمر، وتحمي ناقلات النفط الإيرانية من الجماعات الإرهابية بحيث ترافقها حتى العبور من مضيق باب المندب.

إدارة بايدن تعيد قضية خاشقجي للواجهة

يعيد التقرير الاستخباراتي الأميركي بشأن اغتيال الصحافي السعودي جمال خاشقجي، هذه القضية إلى الواجهة، بعدما غابت إلى حد كبير خلال عهد دونالد ترامب

عادت قضية اغتيال الصحافي السعودي جمال خاشقجي، في قنصلية بلاده في إسطنبول في 2 أكتوبر/تشرين الأول عام 2018، إلى الواجهة مجدداً، وهذه المرة من بوابة الولايات المتحدة، التي نشرت تقريراً استخباراتياً بشأن الاغتيال، كان اطلع عليه الرئيس جو بايدن الساعي لإعادة ضبط علاقات بلاده مع المملكة. يأتي ذلك فيما كشفت شبكة «سي أن أن» الأميركية أنّ طائرات الفريق الذي اتهم بالاغتيال، تابعة لشركة يملكها ولي العهد السعودي محمد بن سلمان.

وقبيل ساعات من الموعد المرتقب لصدور التقرير، أمس الخميس، كانت تسريبات عدة تكشف عن مضمونه. فقد نقلت وكالة «رويترز» عن أربعة مسؤولين أميركيين مطلعين، لم تسمهم، أنّ التقرير الذي كانت وكالة المخابرات المركزية الأميركية «سي آي إيه» هي المساهم الأساسي فيه، يورد أنّ ولي العهد السعودي محمد بن سلمان «وافق على اغتيال خاشقجي» الذي كان ينتقد سياسات الأمير في مقالاته بصحيفة «واشنطن بوست»، بل «ومن المرجح أن يكون قد أمر به».

وكان الرئيس جو بايدن، قد أعلن مساء الأربعاء، أنه اطلع على التقرير حول اغتيال خاشقجي. وقال للصحافيين عندما سئل إن كان قد قرأ التقرير «نعم لقد فعلت». وكان البيت الأبيض أعلن في وقت سابق الأربعاء أنّ التقرير سيُنشر «قريباً». وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض، جين ساكي، كذلك إنّ بايدن سيتحدث «قريباً» مع العاهل السعودي الملك سلمان للمرة الأولى منذ توليه منصبه. وأوضحت أن بايدن «سيتحدث بشكل صريح عندما تكون هناك انتهاكات لحقوق الإنسان وقيود على حرية التعبير والإعلام». وأضافت «في الوقت نفسه لدينا علاقة قديمة مع السعودية. هم يتعرضون للهجوم في المنطقة وهذه بالتأكيد منطقة نواصل العمل فيها معهم». وعندما سئل بايدن متى سيجري المكالمة مع العاهل السعودي، أجاب «سوف أتحدث معه، لم أتحدث معه حتى الآن».

وفي حين ستقتصر اتصالات بايدن على التواصل مع الملك بحسب ما كان أعلن البيت الأبيض، يتحدث مسؤولون في إدارة الرئيس الجديد مع المسؤولين السعوديين على مستويات عدة. وفي السياق، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، نيد برايس، الأربعاء: «كنا على تواصل مع المسؤولين السعوديين على مستويات عديدة في الأسابيع الأولى لهذه الإدارة».

وكانت تعهدت أفريل هينز مديرة الأمن القومي الجديدة في إدارة بايدن، لدى جلسة التصديق على ترشيحها، بالالتزام ببند في قانون دفاعي صدر عام 2019 ويطالب مكتب مدير الأمن القومي بأن ينشر في غضون 30 يوماً تقريراً سرياً عن اغتيال خاشقجي.

من جهتها، أكدت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء، أنييس كالامار، على أهمية التقرير الأميركي المرفوعة عنه السرية بشأن مقتل خاشقجي. وقالت في كلمة لها في ندوة في جامعة كولومبيا الأميركية، إنه من «المتوقع من التقرير الاستخباراتي، أن يكشف عمّن أصدروا أوامر اغتيال خاشقجي»، بحسب ما نقلته شبكة «الجزيرة». وأكدت أن التقرير يحمل أهمية حساسة من حيث تحقيق العدالة لخاشقجي»، مشيرة إلى أنّ «العالم لن يتمكن من تجاهل أي معلومة حول الحادثة، عقب الكشف عن المزيد من الأدلة في هذا الخصوص».

يأتي ذلك، بينما كشفت وثائق «في غاية السرية»، ضمن دعوى قضائية، أوّل من أمس الأربعاء، أنّ الفريق الذي قام بتصفية خاشقجي، داخل قنصلية بلاده عام 2018، «نُقل عبر طائرتين تعودان لشركة تابعة لولي العهد، محمد بن سلمان». وجاء ذلك بحسب تقرير نشره موقع شبكة «سي أن أن»، استناداً لما قال إلى وثائق جديدة قدمت لمحكمة منطقة واشنطن تحت عنوان «سري للغاية». وأشار الموقع إلى أن تلك الوثائق قدمت إلى المحكمة كجزء من دعوى رفعها في أغسطس/آب الماضي، ضابط المخابرات السعودي السابق، سعد الجبري الموجود بكندا، ضد بن سلمان. وكان الجبري الذي يعتقد أنه يقيم حالياً بتورونتو الكندية، قد اتهم ولي العهد السعودي في وقت سابق بإرسال فريق إلى كندا لقتله بنفس طريقة خاشقجي.

وأوضح موقع «سي أن أن» أنّ الطائرتين اللتين أحضرتا فريق اغتيال خاشقجي المكون من 15 عنصراً لتركيا يوم 2 أكتوبر، تعود ملكيتهما لشركة تسمى «Sky Prime Aviation»، وأن هذه الشركة تم نقلها في ديسمبر/كانون الأول 2017 لصندوق الثروة السيادي بالمملكة الذي تبلغ قيمته 400 مليار دولار.

(فرانس برس، رويترز، الأناضول)

> تؤكد إدارة بايدن أنها على تواصل مع المسؤولين السعوديين

أزمة تسجيل العقارات في مصر: تخوف من غضب شعبي

تروّج دوائر وشخصيات داخل المخابرات العامة والأمن الوطني المصري، لاتخاذ إجراءات تسهيلية، تتعلق تحديداً بضريبة التصرفات العقارية التي أصبحت الزامية، وذلك بهدف تقليل الحنق العام على النظام

تشكيك في قانونية إجراءات السلطات (خالد دسوقي/فرانس برس)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

لا يقتصر تعامل النظام المصري مع التعديلات الجديدة التي تم إقرارها على قانون الشهر العقاري بهدف تعظيم موارد الدولة، وتدخل حيز التطبيق في السادس من مارس/آذار المقبل، على الشق الاقتصادي البحت، بل أدى التعامل الدعائي الصاخب من قبل أجهزة النظام، ووسائله الإعلامية، لتخويف المواطنين من عدم الالتزام بالتعديلات الجديدة، وتجاهل تسجيل العقارات وعمليات البيع المختلفة، إلى أزمة شعبية لم تعد مكتومة، تصاعد دخانها عبر مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، وتطبيق التواصل الجديد «كلوب هاوس»، إلى حد الدعوة لتظاهرات حاشدة ضد النظام، بالإضافة إلى تحركات قضائية لإجهاض الإجراءات الجديدة قبل تنفيذها.

وتعيد هذه الأزمة إلى الأذهان الغضب الشعبي الذي تصاعد العام الماضي بسبب حملة إزالة المخالفات العقارية، خصوصاً في المناطق الريفية والقروية والدفع بالجيش لتنفيذها، ما أثار اضطراباً مجتمعياً واسع المدى، تراكمت صوره، حتى بلغ ذروته في تظاهرات سبتمبر/أيلول الماضي، في عدد من ضواحي القاهرة وقرى الجيزة ومحافظات الصعيد ذات الطبيعة الريفية.

وقالت مصادر حكومية، لـ«العربي الجديد»، إنه بعدما كانت التعليمات الواردة من دائرة النظام تُركز على ضرورة إلزام المواطنين بالتحرك لتسجيل ممتلكاتهم العقارية الشهر المقبل، بحجة تنفيذ التعديلات التشريعية الجديدة، تغيرت التعليمات للوزراء والمسؤولين في الساعات الأخيرة، عقب اجتماع عقده رئيس الوزراء مصطفى مدبولي مع لجنة تضم ممثلين للأجهزة والوزارات المعنية، ومنها المخابرات العامة والأمن الوطني والمالية والعدل، بغية تغيير الخطاب الصاخب الداعي لتسجيل الممتلكات لتخفيف وقعه على المواطنين، والتأكيد على كون التسجيل اختيارياً «وبهدف للمحافظة على ملكياتهم وحقوقهم».

وأضافت المصادر أن هناك دوائر وشخصيات داخل المخابرات العامة والأمن الوطني تخشى إحداث هزة في الشارع، وانخفاض حاد في شعبية النظام بسبب زيادة الالتزامات الضريبية، وتعقيد إجراءات تسجيل العقارات على المشترين، وكذلك البائعين. وهي تروّج حالياً، في الاجتماعات الحكومية، لاتخاذ إجراءات تسهيلية تتعلق تحديداً بضريبة التصرفات العقارية التي أصبحت إلزامية لشهر العقارات وتسجيلها منذ يوليو/تموز 2018، لكنها لم تكن معروفة بالنسبة لجموع المواطنين بسبب عدم التزام الوحدات المحلية بضرورة سدادها لمد المرافق ونقل تبعيتها من البائع والمشتري. وأوضحت المصادر أن هذه الدعوات من داخل النظام لتسهيل الإجراءات، وإن كانت تهدف في الأساس لتقليل الحنق العام على النظام، إلا أنها أيضاً تخدم أغراض ملاك العقارات والمقاولين من الفئات المتوسطة، الذين لا يملكون رخصاً للاستثمار العقاري والتجاري، ومن ثم يكونون خاضعين لسداد ضريبة التصرفات العقارية، وليس ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية التي تطبق على المقاولين الكبار من أصحاب المشاريع السكنية الضخمة. ويناقش هذا الأمر مساعي وزير المالية محمد معيط، الذي يرغب في إخضاع هذه الفئة تحديداً للضريبة، بسبب تهرب نسبة لا تقل عن 90 بالمائة من بائعي العقارات في مصر من دفع تلك الضريبة أو تحميلها للمشترين، ومن ثم تعجز الوزارة عن التحصيل من جهة وعن تحديد أصولها العقارية من جهة أخرى.

لكن هذه المساعي، التي تترقب إنعاش خزانة الدولة بمليارات الجنيهات، وترمي إلى أن ترسم للجهات المختصة صورة كاملة لحركة التعامل بالعقارات على مستوى الجمهورية، مهددة بالعديد من المخاطر القانونية، نتيجة سوء صياغة القوانين المنظمة لها، وتعارض بعضها بشكل كامل مع الدستور. ما دفع عشرات المحامين لبحث إمكانية الطعن بالإجراءات الجديدة بقانون الشهر العقاري بعد تطبيقها، فضلاً عن استكشاف فرص الطعن على ضريبة التصرفات العقارية القائمة حالياً، والتي ستزيد أهميتها بعد تطبيق إجراءات الإشهار الجديدة.

ويحسب مصادر قضائية رفيعة المستوى في محكمة النقض، فإن التعديلات التشريعية الجديدة فيها العديد من أوجه عدم الدستورية، على رأسها طريقة تنظيم الاعتراضات على إشهار مكاتب الشهر العقاري لأحكام إثبات الملكية، والتي تتضمن أن ينشر المكتب في ذات يوم إعطاء الحكم، أو في اليوم التالي على الأكثر، رقم إشهار مؤقتاً، على نفقة الطالب في صحيفة «الأهرام»، إعلاناً يتضمن بيانات الحكم موضوع الطلب، والعقار محل الحكم، واسم الصادر لصالحه والصادر ضده الحكم، ودعوة من لديه اعتراض إلى تقديم اعتراضه على تسجيل الحكم، أمام قاضي الأمور الوقتية المختص خلال شهر من تاريخ النشر. وإذا انتهت المدة المنصوص عليها بالفقرة السابقة، ولم يقدَّم اعتراض، ممن لديه اعتراض أو من مكتب الشهر العقاري المختص، أمام قاضي الأمور الوقتية المختص، يتحول رقم الشهر الوقتي إلى نهائي، ولا يجوز الطعن عليه.

فنهائية القرار الصادر عن قاضي الأمور الوقتية تتعارض مع طبيعة القرار الصادر عن هذا القاضي دستورياً وقانونياً، لأنه لا يجوز له إلا أن يصدر قراراً وقتياً في دعوى تتعلق بموضوع تنازع معين، لحين بت محكمة الموضوع فيه. وبالتالي لا يجوز لتشريع جديد سلب سلطة محاكم الموضوع في الفصل، ومنحها لقاضي الأمور الوقتية. كما لا يجوز عدم إتاحة سبيل للطعن على القرار الصادر منه، بالمخالفة للمادة 97 من الدستور التي تنص على أن «التقاضي حق مصون ومكفول للكافة. وتلتزم الدولة بتقريب جهات التقاضي، وتعمل على سرعة الفصل في القضايا».

ومن جهة أخرى، فإن «الحظر الذي سيقرر على شركات الكهرباء والمياه والغاز، وغيرها من الشركات والجهات والوزارات والمصالح الحكومية من نقل المرافق والخدمات، أو اتخاذ أي إجراء مع صاحب الشان يتعلق بالعقار إلا بعد تقديم السند الذي يحمل رقم الشهر أو القيد»، يتضمن شبهة عدم دستورية، بسبب التمييز بين العقارات السابق نقل ملكيتها في نفس التوقيت وبنفس سبل التسجيل أو غيرها. وأضافت المصادر القضائية أن القانون الجديد الذي أصدره السيسي، في سبتمبر/أيلول الماضي، يخالف مبادئ محكمة النقض التي أيدتها المحكمة الدستورية العليا، والتي تساوي بين البيع المسجل وغير المسجل فيما يتعلق بنقل المرافق والاستفادة من الحقوق الدستورية المقررة للمواطنين بتوصيل المياه والكهرباء ومصادر الطاقة.

وأشارت المصادر إلى أن اشتراط صدور حكم نهائي بالتسجيل من المحكمة لإتمام عملية الشهر، ومد المرافق أو التعامل مع القرار، ينطوي في ذاته على شبهة عدم دستورية جسيمة، لإهداره حجية العقد المدني كواحد من أهم روافد كسب الملكية، بافصاح طرف عن تنازله عن حقوقه لمصلحة طرف آخر. وحذرت من أن هذه الإجراءات ستؤدي إلى صنع مشهد قانوني يشكك في سلامة الأموال التي تحصل عليها الدولة في الفترة الأولى لتطبيق القانون، إذا ما حُكم لاحقاً بعدم دستورية تلك الإجراءات، كما سيدفع المواطنين للتلاعب بالعقود والقيم المثبتة بغية التهرب من سداد قيم كبيرة.

هدف السيسي

قالت مصادر حكومية لـ«العربي الجديد»، إن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي (الصورة) ووزير المالية محمد معيط يهدفان من فرض التسجيل إلى توصيل المرافق للعقارات، ووقف أو إبطاء وتيرة توسع السوق العقارية الأهلية لصالح انعاش سوق العقارات التابع للدولة وأجهزتها التابعة لوزارتي الإسكان والسياحة والمدن الجديدة، وكذلك السوق العقارية الخاصة بالمستثمرين الكبار المشاركين للدولة في مشاريع العاصمة الإدارية الجديدة وغيرها.

شرق غرب

الإمارات تنسحب من شبوة اليمنية

أعلنت مصادر عسكرية وأمنية يمنية، أمس الخميس، أن القوات الإماراتية غادرت معسكر العلم في شبوة بكامل معداتها وأجهزتها بشكل نهائي. وأوضحت أن جزءاً من تلك القوات اتجه إلى مطار الريان في المكلا، عاصمة حضرموت، وآخر إلى معسكر القوات الإماراتية في منطقة بلحاف على بحر العرب، استعداداً لمغادرة اليمن خلال الساعات المقبلة.

(العربي الجديد)

أمن غزة يفرج عن 45 عنصراً من «فتح»

أعلنت وزارة الداخلية في الحكومة التي تديرها حركة «حماس» في قطاع غزة، أمس الخميس، الإفراج عن 45 «محكوماً وموقوفاً» متهمين بقضايا أمنية «أضرّت بفصائل المقاومة واجنحتها العسكرية ومقدراتها». ويبدو أن البيان الذي نشرته وزارة الداخلية في غزة يشير إلى عناصر من حركة «فتح» اعتُقلوا وحوكموا في قضايا «ثانوية»، وكانت قضاياهم جزءاً من مرحلة الانقسام الفلسطيني، وفي إطار المناكفات بين الحركتين.

(العربي الجديد)

الاحتلال الإسرائيلي يتوعد «حزب الله»

حذّر جيش الاحتلال الإسرائيلي، أمس الخميس، من امتلاك «حزب الله» ألف صاروخ دقيق الإصابة، موضحاً أن ذلك يُعدّ خطاً أحمر يتطلب القيام بعمل عسكري ضده. وقال قائد «لواء الطرق القتالية» في الجيش الإسرائيلي عيران نيف، بحسب صحيفة «يسرائيل هيوم»، إن «قرار شنّ عمل عسكري ضد حزب الله سيكون صعباً، لكن ليس بوسعنا الفرار منه»، مشدداً على أن مشروع الصواريخ الدقيقة لدى «حزب الله» يُعدّ ثاني أكبر تهديد لإسرائيل بعد المشروع النووي الإيراني.

(العربي الجديد)

توسيع منشأة نووية في إسرائيل

تشهد منشأة نووية إسرائيلية سرية ما يبدو أنه أكبر مشروع إنشائي لها منذ عقود، بحسب صور الأقمار الصناعية التي حللتها وكالة «أسوشييتد برس». وتُظهر الصور حفرة بحجم ملعب كرة قدم. ومن المحتمل أن يشير هذا العمق إلى بناء من عدة طوابق يقع الآن على بعد أمتار من المفاعل القديم في مركز شمعون بيريز للأبحاث النووية في صحراء النقب، بالقرب من مدينة ديمونا. والمنشأة هي موطن لمختبرات تحت الأرض تعيد معالجة قضبان المفاعل النووي المستهلكة للحصول على البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة النووية.

(أسوشييتد برس)

تونس تستعد لاحتضان مناورات «الأسد الافريقي»

تستعد تونس لاحتضان أضخم مناورات تدريبية عسكرية خلال يونيو/ حزيران المقبل، أطلق عليها اسم مناورات «الأسد الأفريقي». ويشارك في المناورات 10 آلاف جندي من 12 دولة، بينها أميركا ومصر والمغرب وموريتانيا والسنغال. وحضر قائد الجيش الأميركي في أوروبا وأفريقيا الجنرال كريستوفر جي كافولي، أمس الأول، اجتماعات مع وزارة الدفاع التونسية بهدف بحث الاستعدادات لهذا الحدث.

(العربي الجديد)

قضية

تؤكد مصادر عدة أنّ العمليات العسكرية التركية المتواصلة منذ أشهر، ضد حزب «العمال الكردستاني» في المناطق الحدودية العراقية ضمن إقليم كردستان، أضعفت الحزب وكبدته خسائر كبيرة في الأرواح وعلى الأرض، بخسارته مواقع مهمة، وهو ما جعله يسعى لتعويض خسائره على المستوى الجغرافي بالتمدد نحو مناطق جديدة. يأتي ذلك بينما يواجه الحزب مشكلة في تجنيد المزيد من العناصر في صفوفه، وهو ما دفعه للجوء إلى خطف قاصرين ونقلهم إلى معاقله من أجل تدريبهم بهدف نقلهم إلى أرض المعركة

استهداف العمال الكردستاني

الغارات التركية شمالي العراق تستنزف الحزب

عثمان المختار

لا يعلن حزب «العمال الكردستاني» المعارض لأنقرة، عن خسائره البشرية جراء العمليات التركية المتواصلة داخل الأراضي العراقية الحدودية منذ أشهر، إلا عندما يتعلق الأمر بمقتل قيادات بارزة في الحزب، وهو ما يتم الإعلان عنه عبر مواقع إخبارية مقربة منه تم تدشينها في الفترة الأخيرة بلغات عدة بينها العربية والتركية. غير أنّ مسؤولين في محافظة دهوك ومختصين يشؤون الحزب المصنف على لائحة الإرهاب، يؤكدون أنّ الأخير تكبد خسائر كبيرة خلال الأشهر الماضية، فيما يزداد مأزق الحزب بسبب تراجع قدرته على تجنيد مقاتلين جدد في صفوفه من المناطق ذات الأغلبية الكردية في الجانبين العراقي والسوري.

وفي مؤشر على تراجع مسلحي «العمال الكردستاني» داخل بلدات حدودية عراقية مع تركيا، عزّزت حكومة إقليم كردستان منتصف الشهر الحالي، انتشار وحدات اللواء 80 في قوات البشمركة وقوات «زيرفاني» (الشرطة العسكرية) على نطاق واسع في شرق دهوك وشمال أربيل، ضمن مسعى لمنع تمدد مسلحي «العمال» مرة أخرى إلى داخل مناطق جديدة في إقليم كردستان، بعد تراجع الحزب بفعل الضربات التركية من المناطق التي كان يسيطر عليها في بلدات وقرى عدة ضمن مناطق سيدكان وسوران وحفاتين وزاخو الحدودية مع تركيا، بحسب مصادر أمن كردية تحدثت لـ«العربي الجديد». وأضافت المصادر أنّ مسلحي الحزب «يحاولون التحصن داخل مناطق سكنية جديدة في الإقليم، فيما تعمل القوات التي تم إرسالها، على تعزيز الخطوط الفاصلة بين مناطق نشاط مسلحي الحزب وبين مدن وبلدات المأهولة بالسكان».

وفي هذا السياق، كشف مسؤول محلي في محافظة دهوك الحدودية مع تركيا، ضمن إقليم كردستان العراق، لـ«العربي الجديد»، عن خسائر كبيرة في صفوف حزب «العمال» بفعل الغارات التي تنفذها القوات التركية منذ فترة، وتحديداً عبر الطائرات المسيرة. واوضح أنّ الأسابيع الأخيرة شهدت مقتل وإصابة العشرات من مسلحي حزب العمال بواسطة تلك الغارات في مناطق عديدة من الشريط الحدودي، لكن اللافت هو الضربات الأخيرة في منطقتي خانكي وكاني ماسي ضمن محافظة السليمانية البعيدة نسبياً عن الحدود، إذ أسفرت عن تدمير مواقع رئيسة للحزب ومقتل عناصر بارزة فيه، فضلاً عن تدمير مخازن سلاح تابعة له.

ولفت المسؤول إلى أنّ الحزب «لا يعلن عن خسائره ويعتبر ذلك من ضمن الدعاية التي تصبّ في صالح أنقرة، كما أنه لا يمكن الدخول لمناطق سيطرته لمعرفة عدد القتلى، لكن من خلال مقابر معروفة له في قرية رزيكره بجبال قنديل وبارزي قرب قضاء رانيا بالسليمانية، وكذلك قرى في بلدة سوران شمال أربيل، يتبين أنه يواصل تكبّد خسائر شبه يومية».

وكشف المسؤول نفسه عن خسارة الحزب مواقع مهمة منذ انطلاق العمليات التركية في يونيو/حزيران من العام الماضي (مخلب النمر، ومخلب النسر1، ومخلب النسر2)، كان من أبرزها سيطرة القوات التركية على قمة جبلي شاقولي ومتين وقرى سكيري، إضافة إلى خسارته مناطق حدودية مهمة ضمن بلدات سوران وسيدكان وبرادوست، وتحديداً في مناطق قورنان وميركرشيان وسوركه، وهي مناطق ذات بعد استراتيجي، وكانت تشكل مناطق مرور لحزب العمال إلى داخل الأراضي التركية لتنفيذ اعتداءات مسلحة والعودة إلى داخل العراق.

لكن المسؤول أوضح أيضاً، أنّ هشاشة خسائره في المستوى الجغرافي، بالتمدد باتجاه مدينة سنجار وفايدة المجاورة، بدلاً من مدن أخرى بإقليم كردستان. كما أنه قام أخيراً بتجنيد عراقيين ايزيديين وضمهم إلى صفوفه بسبب توقف ماكينة التجنيد لديه في المجتمع الكردي؛ سواء العراقي أو السوري.

وكان القيادي في الحزب «الديمقراطي الكردستاني»، بزعامة مسعود البارزاني، علي عوني، قد شنّ أخيراً هجوماً غير مسبوق على مسلحي «العمال الكردستاني»، متهماً إياهم بـ«العمل على إشعال حرب داخلية كردية، وجرّ إقليم كردستان إليها». وأضاف عوني أنّ «مسلحي العمال يحتلون العديد من مناطق إقليم كردستان، واعتدوا على نقاط قوات البشمركة، كما ويرفضون دعواتنا لإخلاء المناطق التي يحتلونها، لكنهم يسلمونها للجيش التركي بدل قوات البشمركة». وتابع في حديث مطول مع موقع كردي عراقي، أن «هذا الحزب يحتلنا نحن مسؤولية هزائمه»، في إشارة إلى اتهامات «العمال» لحكومة إقليم كردستان بمساعدة أنقرة في مواجهة الحزب. وأشار إلى أنّ «حزب العمال كان بإمكانه في يوم من الأيام جمع نحو مليون شخص في شوارع ديار بكر (التركية)، لكنه لم يعد الآن قادراً على جمع حتى ألف شخص، كما أنه يلحق ضرراً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً جداً بالمناطق التي يحتلها»، واصفاً الحزب بأنه «بات في خندق المعادين للأكراد».

والإثنين الماضي، أقرّ حزب «العمال الكردستاني» في بيان له، بمقتل 14 من عناصره في مواجهات مع القوات التركية داخل العراق، وعرض صوراً لعدد منهم تظهر أنّ قسماً منهم دون العشرين عاماً، وجميعهم بحسب أسمائهم من أكراد تركيا، وليسوا من أكراد سورية أو العراق من جهته، أقرّ القيادي في حزب «الاتحاد الوطني الكردستاني»، عبد الباري زيباري، بما وصفه «خسائر على كل الأصعدة بسبب عمليات وأنشطة حزب العمال الكردستاني في إقليم كردستان». وأضاف زيباري في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ «القصف التركي حوّل الإقليم إلى ساحة حرب واسعة، والمدنيين واقتصاد الإقليم وأمنه هو من يتكبّد ثمن ذلك، بفعل نقل حزب العمال المعارك إلى مدن الإقليم». واستبعد زيباري أن يؤدي الاحتقان الحالي بين البشمركة ومسلحي حزب العمال إلى صدام مسلح، لكنه استبعد بالوقت نفسه أن يكون هناك انفراج في الأزمة الخاصة بالحزب. ومطلع شهر فبراير/شباط الحالي، أكدت وسائل إعلام محلية عراقية، إغلاق مقر على صلة بحزب «العمال الكردستاني» في بلدة طوزخورماتو بين كركوك وصلاح الدين، بعد ثبوت تورطه بعمليات خطف فتيات قاصرات ومراهقين، ونقلهم إلى معاقل الحزب في جبال قنديل من أجل تدريبهم وزجهم في معارك الحزب. ووفقاً لوكالة «بغداد اليوم»، فإنّ قوات الأمن العراقية استجابت لمطالب أهالي حي كوماري في البلدة، لإغلاق مقر منظمة «حرية المجتمع الكردستاني» المرتبطة بحزب «العمال»، لضلوعها في عمليات خطف فتيات وفتيان ونقلهم إلى قنديل.

وحول ذلك، أكد قائمقام مدينة سنجار، محما خليل، «ضلوع مسلحي العمال بعمليات خطف لأطفال ومراهقين أكراد، من مناطق في إقليم كردستان، لغرض تدريبهم وغسل أدمغتهم وإلحاقهم في معارك الحزب»، مضيفاً في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ «العمال يسعى لتعويض النقص الحاصل في صفوفه وتراجع صورته ومقبوليته لدى الأمة الكردية من خلال عمليات الخطف».

وفي الإطار ذاته، أكد الخبير بشؤون «العمال الكردستاني»، صلاح بامرلي «فقدان الحزب مناطق واسعة كان يسيطر عليها لصالح الجيش التركي داخل العراق». وأضاف في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ «هناك تراجعاً كبيراً لدى الحزب على المستوى الجغرافي ويحاول تعويضه في مناطق أخرى داخل الإقليم، كما أنه دفع خلال الفترة الماضية خسائر بشرية كبيرة، لكن لا ننسى أنّ القوات التركية تواجه مشاكل تتعلق بالتضاريس ووعورة مناطق إقليم كردستان التي وفرت عامل تفوق لمسلحي الحزب في التحصن والهجوم المضاد». ورجح بامرلي أن «تتواصل العمليات التركية خلال الفترة المقبلة لتحقيق مكاسب أخرى على مستوى الأرض».

خلال عملية تركية ضد «العمال الكردستاني» في هكاري على الحدود مع العراق (الأناضول)

يحاول مسلحو الحزب التحصن داخل مناطق جديدة في كردستان

قتل وأصيب العشرات من مسلحي الحزب في الأسابيع الأخيرة

وعود من بغداد

حصلت حكومة إقليم كردستان على وعود جديدة من بغداد، بشأن ملف المناطق الحدودية بين نينوى ومحافظة اربيل، بعد الهجوم على قاعدة حرير في اربيل الاسبوع الماضي. وقال مسؤول في حكومة بغداد، لـ«العربي الجديد»، إن «مسؤولين في قيادة العمليات المشتركة ببغداد، وآخرين من البشمركة، يبحثون امكانية تشكيل مناطق آمنة في محيط اربيل تنتشر بها قوات الجيش العراقي مع سحب الفصائل المسلحة لمناطق اخرى».

سورية

حوار «هيئة التنسيق» و«مسد»: إثبات وجود

تجري «هيئة التنسيق الوطنية» التي تمثل معارضة الداخل السوري، حواراً مع «مجلس سورية الديمقراطي»، ويرى البعض أن هذا الحوار ليس إلا إثبات حضور ولن يؤدي لأي نتائج

أمين العاصي

تسعى أطراف في المعارضة السورية إلى تشكيل تحالفات سياسية جديدة يمكن أن تفضي إلى تبدّل في مشهد هذه المعارضة المزدحم بالأحزاب والهيئات والمجالس التي تتباين مبادئها وأهدافها، والتي لم تستطع حتى اللحظة تشكيل مرجعية سياسية جامعة لقوى الثورة والمعارضة السورية، على الرغم من مرور نحو 10 سنوات على انطلاق الثورة.

وفي أحدث التطورات في المشهد السوري المعارض، أوضح حسن عبد الغني، وهو المنسق العام لـ«هيئة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي»، والتي يُنظر إليها باعتبارها تمثل معارضة الداخل السوري، في تصريحات صحافية نُشرت أول من أمس الأربعاء، أنّ هناك «حواراً» مع «مجلس سورية الديمقراطي» (مسد)، وهو الجناح السياسي لـ«قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، وأضاف عبد الغني أن الحوار «يتمحور حول إعلان مبادئ مشتركة وخطوات تنفيذية ولجنة مشتركة تحرص على إنجاز الاتفاق قريباً، والوصول إلى عمل مشترك ورؤية مشتركة لتعزيز العملية السياسية، والمعارضة الوطنية الديمقراطية، وإنقاذ الشعب السوري».

من جهته، أشار الرئيس المشترك لـ«مجلس سورية الديمقراطي» رياض درار، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنّ الحوار بين المجلس وهيئة التنسيق الوطنية «بدأ منذ أشهر عدة»، مضيفاً: «نحاول أن نصل إلى تفاهم ووثيقة مشتركة لهذا التفاهم، ولم ننته بعد من إنجازها». وتابع: «ننتظر أن يأتي هذا الحوار بنتائج مقبولة ومناسبة لمصلحة الحل السياسي للقضية السورية من خلال تفاهمات قوى المعارضة في ما بينها».

وكان حزب «الاتحاد الديمقراطي» الكردي، الذي يعد أبرز الأحزاب التي تشكل «مسد»، جزءاً من «هيئة التنسيق الوطنية» التي تأسست أواخر عام 2011 في ذروة الثورة السلمية في البلاد، قبل أن ينفصل عن الهيئة عام 2015، بسبب اختلاف في الرؤى السياسية. وتضم «هيئة التنسيق الوطنية» مجموعة من الأحزاب والحركات ذات التوجهات القومية العربية، إضافة إلى أحزاب ذات أبعاد يسارية. وتعرضت الهيئة للكثير من الهزات السياسية، إذ انشقت شخصيات قيادية عدة عنها، خلال السنوات الماضية، فضلاً عن تغييب اثنين من أبرز قادتها المؤسسين لها في سجون النظام السوري، وهما: عبد العزيز الخير، ورجاء الناصر. وتُصنّف «هيئة التنسيق الوطنية» ضمن «المعارضة الناعمة» التي عارضت «عسكرة الثورة»، على الرغم من أنّ النظام السوري يُخرج الحلول السياسية للقضية السورية من حساباته. وفي السياق، رأى الباحث السياسي رضوان زيادة، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «لا يوجد أي وزن لهيئة التنسيق الوطنية لا داخلياً ولا خارجياً»، معرباً عن اعتقاده بأنّ حوارها مع «مجلس سورية الديمقراطي» «لن يحدث أي تغيير في المشهد السياسي السوري المعارض».

وأبدى زيادة استغرابه من قيام «هيئة التنسيق» «بهذه الخطوة من دون العودة لهيئة التفاوض التابعة للمعارضة السورية، والتي تشكل «هيئة التنسيق» مكوناً رئيساً فيها». وقال: «هذا الأمر يعكس حجم الفوضى في هيئة المفاوضات». وعن هدف «مسد» من الحوار مع الهيئة، أعرب زيادة عن اعتقاده بأنه «إثبات حضور لا أكثر»، مضيفاً: «كل هذه المبادرات لا قيمة لها».

وانضمت «هيئة التنسيق» إلى هيئة التفاوض منذ تأسيس الأخيرة في العاصمة السعودية الرياض في ديسمبر/ كانون الأول 2015، ومهمتها الإشراف المباشر على العملية التفاوضية مع النظام، ضمن مسارات ترعاها الأمم المتحدة. وبقيت هيئة التنسيق مكوناً رئيساً من مكونات هيئة التفاوض في النسخة الثانية التي انبثقت عن اجتماع ثانٍ للمعارضة السورية في الرياض في نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، إلى جانب «الائتلاف الوطني السوري» ومنصتي «القاهرة» و«موسكو»، ومستقلين. ويبدو أنّ الخلافات التي تعصف بهيئة التفاوض في الفترة الأخيرة مع «هيئة التنسيق الوطنية» للبحث عن تحالفات سياسية داخل المشهد السوري المعارض، كما أنّ إغلاق الباب من قبل «الائتلاف الوطني السوري» أمام «مسد»، والذي حاول أكثر من مرة فتحه لإجراء حوار مشترك، كان الدافع الرئيسي أمام هذا المجلس الذي تهيمن عليه أحزاب كردية للبدء بحوار مع هيئة التنسيق لتشكيل تحالف عريض، ربما يمكّن المجلس من دخول هيئة التفاوض. وكان أكثر من عبّر عن الغاية من الحوار مع منصات وهيئات المعارضة السورية، قال عمو إنه لأجل «بناء توافقات وطنية على صورة تفاهمات ومشتركات تجمع بين القوى المعارضة الديمقراطية، وصولاً لاتفاق بين جميع الأطراف لحل الأزمة السورية».

وكان «مجلس سورية الديمقراطية» قد وقع، أواخر العام الماضي، في العاصمة الروسية موسكو، «مذكرة تفاهم» مع حزب «الإرادة الشعبية» بزعامة قدري جميل، الذي يدور في فلك السياسة الروسية. واتفق الطرفان على أنّ «سورية الجديدة، هي سورية موحدة أرضاً وشعباً»، وأنّ «الحل السياسي هو المخرج الوحيد من الأزمة».

زيادة: الحوار لن يحدث أي تغيير في المشهد السوري المعارض

وفي الإطار ذاته، أكد بهزاد عمو، وهو من إدارة مكتب الإعلام في «مسد»، لـ«العربي الجديد»، أنّ المجلس «منفتح للحوار مع الجميع، وبادر لذلك في أكثر من مناسبة». وعن الغاية من الحوار مع منصات وهيئات المعارضة السورية، قال عمو إنه لأجل «بناء توافقات وطنية على صورة تفاهمات ومشتركات تجمع بين القوى المعارضة الديمقراطية، وصولاً لاتفاق بين جميع الأطراف لحل الأزمة السورية».

وكان «مجلس سورية الديمقراطية» قد وقع، أواخر العام الماضي، في العاصمة الروسية موسكو، «مذكرة تفاهم» مع حزب «الإرادة الشعبية» بزعامة قدري جميل، الذي يدور في فلك السياسة الروسية. واتفق الطرفان على أنّ «سورية الجديدة، هي سورية موحدة أرضاً وشعباً»، وأنّ «الحل السياسي هو المخرج الوحيد من الأزمة».

درار: الحوار بين المجلس وهيئة التنسيق بدأ منذ أشهر عدة (سيفيات دي ساكو/ تيت/فرانس برس)

تقرير

«قسد» تصعّد حملة التجنيد

يتزايد الغضب في شمال شرق سورية من التجنيد الإجباري على يد «قسد»، التي تضيّق على الأهالي، مستغلة تردي الأوضاع الاقتصادية

ريان محمد

يعود الجدل من جديد إلى مناطق شمال شرق سورية حول التجنيد الإجباري ضمن صفوف «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، في ظل شحّ الأخيرة حملة تجنيد واعتقالات واسعة بين أبناء المنطقة، مستغلة صعوبة الخروج من المنطقة وتردي الوضع الاقتصادي للأهالي، مع استخدام بعض الشخصيات المحلية لتسويق عملية التجنيد. وتزيد هذه الحملة من معاناة السوريين، الذين تعرضوا منذ سنوات للتجنيد قسراً في صفوف مختلف القوات المقاتلة، إكان النظام السوري والمليشيات الموالية له، التي استخدمت الإغراءات المادية وشد العصبية الطائفية لتجنيد الشبان، أو «قسد»، أو مجموعات عسكرية أخرى، وخصوصاً تنظيم «داعش» و«جبهة النصرة»، فيما اضطر الآف الشبان المطلوبين للهرب إلى خارج سورية، أو الاختباء في مناطقهم خوفاً من الاعتقال والسوق إلى الجبهات.

وينشغل أبو جابر عسكر، من دير الزور، هذه الأيام بإيجاد طريقة لإبعاد ولديه عن بلدتهم ومناطق سيطرة «قسد»، بعدما زاد الحديث عن نيّة الأخيرة بدء تجنيد الشبان في مناطق سيطرتها في دير الزور، التي ما زالت خارج مناطق التجنيد العسكري ضمن صفوف هذه القوات. وقال عسكر، في حديث مع «العربي الجديد»: «اليوم الخدمة العسكرية في سورية هي عبارة عن موت مجاني. حتى الروائب التي تدفع للعسكري لا تكفي المجند لتأمين احتياجاته الشخصية، وهي أجور بخسة لا تستحق أن ينزف الشخص قطرة دم من أجلها». ولفت إلى أن «قسد تضيق على الأهالي مرة بالتهديد والوعيد، ومرة أخرى بإغراء الشبان بالراتب والسلطة، خصوصاً أن فرص العمل تكاد تكون معدومة».

من جهته، قال الناشط أبو عمر البوكمالي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «قسد تواصل شن حملة تجنيد واسعة في صفوف مواليد ما بين 1990 و2001. ولكن ما أثار غضب المجتمع أنها تشمل المعلمين والموظفين، ما دفع لإعلان إضراب في مدارس ذيبان وسويدان، ليستنفر التجمع التربوي التابع لقسد لعقد اجتماعات مع الأهالي في ريف قرى دير الزور». وأضاف أن «اعتقال الشبان للخدمة الإلزامية يتم على الحواجز الأمنية من خلال التدقيق بالبطاقات الشخصية، كمصاريف شخصية، فيما العائلات تعاني من تردي الوضع الاقتصادي بالأصل».

وفي قراءة لهذه التطورات، اعتبر ناشط مقرب من «المجلس الوطني الكردي»، طلب عدم ذكر اسمه، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «اعتقال الإدارة الذاتية للمدرسين في مناطق الدرباسية والعامودة، يأتي للضغط على المجلس الوطني الكردي في ظل الحوارات الجارية بينه وبين أحزاب الوحدة الوطنية، التي يترأسها حزب الاتحاد الديمقراطي». وقال «من جهة ثانية هي من مخاض اتفاقيات بغداد لطرد حزب العمال الكردستاني ومليشياته».

وكانت «قسد» قد فرضت التجنيد على أهالي دير الزور للمرة الأولى في 19 أغسطس/ آب 2019، بحسب الناشط أبو علي المرسومي، من مركز الباغوز الإعلامي في دير الزور. وبيّن المرسومي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «في ذلك الحين رفض الأهالي الفكرة، إلا أن قسد تعيد اليوم المحاولة بالتعاون مع عدد من الوجهاء الاجتماعيين». وأضاف أن «المعلومات تشير إلى أن قسد ستقوم في الفترة المقبلة بتطبيق التجنيد الإجباري في ريف دير الزور، لتشمل مواليد 1990 حتى 2001. وستكون الخدمة لمدة عام قابلة للتمديد إذا دعت الحاجة، مع إعطاء راتب شهري للعسكري قدره 27 دولاراً أميركياً خلال فترة الخدمة (سعر صرف الدولار الأميركي الواحد بحدود 3500 ليرة سورية)». ولفت إلى أن «هذا القرار تم اعتماده رسمياً قبل فترة، وتم تطبيقه في الحسكة والرقة ومنبج، وتوقف تطبيقه في ريف دير الزور خوفاً من الغضب الشعبي. واليوم تم تفعيله بعد اجتماعات مع الوجهاء في الأيام الماضية، وسيتم الطلب من الوجهاء التعاون لتنفيذ القرار، وإلا فإن العقوبة ستكون بانتظار من لا يلتزم بالقرار». وأوضح المرسومي أن «الأهالي يرفضون الخدمة العسكرية لأسباب عديدة ومتداخلة، أولها مخاوفهم من تنظيم داعش، خصوصاً في الريف الشرقي من المحافظة، فخلايا التنظيم ما زالت حاضرة ويمكن أن تستهدف من يعمل مع قسد. وثانياً، يرفض الأهالي سياسة قسد بشكل عام، يضاف إلى ذلك وجود خلايا للنظام، الذي يمكن أن ينفذ عمليات تستهدف هؤلاء، لكن باسم داعش».

يحاول بعض الأهالي تهريب أبنائهم إلى خارج مناطق «قسد»

وفيما يرفض أهالي شمال شرق سورية عملية التجنيد العسكري، أشار المرسومي إلى أن تعيين القيادي في «مجلس دير الزور العسكري» محمد جبر الرحيم رئيساً مشتركاً لـ«مكتب الدفاع الذاتي في مجلس دير الزور المدني»، وهو من قبيلة الشعيطات التي قاتلت تنظيم «داعش» سابقاً، محاولة جديدة لتمرير التجنيد الإجباري لأبناء القبائل، وخصوصاً القبيلة التي ينتمي إليها، التي تُعتبر من القبائل الكبيرة.

من جهته، قال المحلل العسكري فايز الأسمر، المتحدر من شمال شرق سورية، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «قسد، وبعد سيطرتها على غالبية مناطق وبلدات شرق الفرات، الواقعة ضمن محافظتي دير الزور والرقة وحتى الحسكة، تريد أن تجعل من نفسها، عبر الإجراءات والقوانين التي تصدرها، وتفرضها بقوة السلاح، دويلة مصطنعة شبه مستقلة، لذلك تراها أقامت وتقيم، بدعم من التحالف الدولي، مؤسسات خدمية وإدارية ومالية وتعليمية وأمنية خاصة بها». وأضاف: «من تلك الإجراءات والقوانين تطبيق التجنيد الإجباري على الشبان في مناطق سيطرتها». ولفت إلى أن «أهداف التجنيد في كل حالاتها معروفة وتتسارع، لا سيما في زمن الحروب، وهي لسد النقص والعجز العددي في صفوف قسد نتيجة الخسائر الفادحة».

تهدف «قسد» من التجنيد إلى سد العجز العددي بصفوفها (Getty)

شرق غرب

قتلى بانفجار في رأس العين

قتل أربعة مدنيين وجرح مثلهم، أمس الخميس، إثر انفجار سيارة مفخخة وسط مدينة رأس العين شمال الحسكة شمال شرقي سورية. وقال الناشط أحمد الشبلي لـ«العربي الجديد»، إن «أربعة مدنيين، بينهم طفلان، قضوا ظهر أمس، وأصيب أربعة آخرون، إثر انفجار سيارة مفخخة في سوق الدجاج ضمن الحي الشرقي لمدينة رأس العين».

(العربي الجديد)

امير قطر يتسلم رسالة من نظيره الكويتي

تسلم أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمس الخميس، رسالة خطية من نظيره الكويتي، نواف الأحمد الجابر الصباح (الصورة). وذكر بيان للديوان الأميري القطري، أن وزير خارجية الكويت أحمد ناصر الصباح، سلم الرسالة خلال استقبال الأمير تميم له. وأضاف البيان أن «الرسالة تتصل بالعلاقات الأخوية العميقة التي تربط البلدين الشقيقين وسبل دعمها وتعزيزها، والموضوعات ذات الاهتمام المشترك».

(الأناضول)

العراق: صدامات في الناصرية

تجددت أمس الخميس الصدامات بين قوات الأمن العراقية ومتظاهرين في مدينة الناصرية، جنوبي البلاد، بالتزامن مع وصول وفد أرسله رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، إلى المحافظة بهدف تهدئة الاحتجاجات التي تصاعدت حدتها أخيراً. وقالت مصادر محلية في الناصرية، لـ«العربي الجديد»، إن قوات الأمن استخدمت قنابل الغاز المسيل للدموع لتفريق متظاهرين تجمعوا قرب مبنى الحكومة المحلية، والذين جددوا مطالبتهم بإقالة محافظ ذي قار ناظم الوائلي ونائبيه، ووقف استخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين، والكشف عن الجهات المتورطة في قتل وخطف الناشطين.

(العربي الجديد)

تفجير يستهدف رتلا للتحالف

استهدف هجوم بعبوة ناسفة، أمس الخميس، رتل شاحنات للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في محافظة بابل جنوبي العراق. وقال ضابط برتبة ملازم في شرطة بابل، لوكالة «الأناضول»، إن «عبوة ناسفة كانت مزروعة على جانب الطريق السريع في محافظة بابل جرى تفجيرها لدى مرور رتل لشاحنات مدنية تحمل معدات لوجستية تابعة لقوات التحالف، ما أدى لتضرر إحدى المركبات».

(الأناضول)

غوتيريس يجمع أطراف القضية القبرصية

أعلنت الأمم المتحدة، الأربعاء، أنّ أمينها العام أنطونيو غوتيريس (الصورة)، سيجمع أطراف القضية القبرصية في «لقاء غير رسمي» يعقد في جنيف من 27 ولغاية 29 إبريل/نيسان المقبل. وقالت المنظمة في بيان إن «هدف الاجتماع سيكون تحديد ما إذا كانت هناك أرضية مشتركة للأطراف للتفاوض على حل دائم لمشكلة قبرص في أفق منظور». وسيشارك في هذا الاجتماع بالإضافة إلى غوتيريس، ممثلون عن طرفي النزاع القبرصي وعن الدول الثلاث «الضامنة» لاستقلال الجزيرة منذ 1960 وهي بريطانيا وتركيا واليونان.

(فرانس برس)

الغلاف

أدى تعاظم النقمة على رئيس الحكومة الأرمينية نيكول باشينيان بسبب توقيع اتفاق السلام مع أذربيجان حول إقليم ناغورنو كاراباخ، إلى تفجر أزمة في البلاد، مع شبه انقلاب نفذه الجيش، الذي تلقى دعماً من المعارضة، فيما لجأ باشينيان إلى شارعه

دعا باشينيان الجيش للامتثال للسلطات المنتخبة (Getty)

انقلاب أرمينيا

الجيش يضغط على باشينيان للاستقالة والأخير يحشد شارعه

تنديد تركي

ندد أنقرة «بمحاولة الانقلاب» في أرمينيا. وقال وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، أمس الخميس، «معارض الانقلابات أو محاولات الانقلاب. بالتالي ندين بشدة محاولة الانقلاب في أرمينيا». وراى ان «محاولات الانقلاب لن تؤدي سوى إلى زعزعة استقرار المنطقة».

ساسر الياس

انضم الجيش الأرميني إلى الأصوات المتصاعدة الرافضة لبقاء رئيس الوزراء نيكول باشينيان في الحكم بعد الخسارة التي تلقتها بلاده في إقليم ناغورنو كاراباخ، مطالباً إياه بالاستقالة مع حكومته، ليرد باشينيان باعتبار ما يحصل محاولة انقلاب عليه وتجييش الشارع الداعم له. هذه الأزمة تبدو متجهة إلى تصعيد إضافي، خصوصاً مع دخول المعارضة على الخط، ودعوة أبرز أحزابها «أرمينيا المزدهرة» «باشينيان إلى عدم قيادة البلاد إلى حرب أهلية وإراقة دماء».

ومنذ أيام، وتزامناً مع مرور مائة يوم على توقيع اتفاق السلام مع أذربيجان بشأن إقليم كاراباخ، أطلقت المعارضة فعاليات واسعة تطالب باشينيان بالاستقالة. ونظّم تحالف «الحركة من أجل إنقاذ الوطن» المشكل من نحو 20 حزباً معارضاً، السبت الماضي، تظاهرة بمشاركة نحو 30 ألفاً حسب المعارضة، و13 ألفاً حسب الأجهزة الأمنية، وسط العاصمة يريفان. ويقود الحراك المعارض رئيس الوزراء الأسبق فازغين مانوكيان، الذي حمّل، في كلمة أمام المحتجين وقتها، باشينيان المسؤولية عن الخسارة في الجولة الأخيرة من النزاع العسكري في إقليم كاراباخ، قائلاً إن أرمينيا «فقدت استقلاليتها».

وتسارعت الأحداث في أرمينيا منذ الأربعاء، بعد قرار باشينيان إقالة النائب الأول لرئيس أركان الجيش تيران خاتشاتوريان، ليرد الجيش، أمس الخميس، بمطالبة باشينيان بالاستقالة، الأمر الذي اعتبره الأخير محاولة انقلاب عليه. وطالبت هيئة الأركان العامة باشينيان وحكومته بالاستقالة. وفي بيان وقّع عليه أكثر من 40 عسكرياً بارزاً من قيادات الجيش، بينهم رئيس الأركان أونيك غاسباريان، وجميع نوابه ورؤساء الإدارات وقادة كبريات الوحدات العسكرية، انتقد العسكريون «خطوات قصيرة النظر وغير مبررة» من قبل الحكومة، من ضمنها إقالة خاتشاتوريان، وشددوا على أن الإقالة «قرار غير مسؤول ومناهض للدولة». وأشار العسكريون إلى نفاد صبرهم من «اعتداءات الحكومة على الجيش». وقالوا إن «الإدارة غير الفعالة والأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها السلطات الحالية في مجال السياسة الخارجية أودت بالبلاد إلى حافة الهاوية». واعتبروا أن حكومة باشينيان لم تعد قادرة على «اتخاذ قرارات مناسبة في الظروف العصيبة والمصيرية الحالية»، وطالبوها بالاستقالة. وفي الوقت ذاته، سعى العسكريون إلى استمالة الشارع بالتحذير من «استخدام القوة ضد الشعب الذي مات لبناؤه دفاعاً عن الوطن».

ولم يتأخر رد باشينيان، إذ أقال رئيس هيئة الأركان، ووصف البيان العسكري بأنه محاولة انقلاب عسكري. وقدم، في كلمة أمام أنصاره في ساحة الاستقلال، تطمينات بأن الجيش لا يزال يخضع لأوامره وأوامر الشعب، مشدداً على أنه لا ينوي مغادرة البلاد. وقال «بصفتي رئيس وزراء منتخبًا، آمر جميع الجنرالات والضباط والجنود: قوموا بواجبكم في حماية حدود البلاد ووحدة أراضيها»، مضيفاً أنه يجب على الجيش «أن يمتثل لإرادة الشعب والسلطات المنتخبة». وأضاف «المشكلة الأهم الآن هي إبقاء السلطة في يد الشعب، لأنني أعتبر ما يحدث انقلاباً عسكرياً».

ومع إقراره بأن الوضع متوتر، فقد أكد أنه قادر على إدارة الأزمة. ودعا إلى التوصل لحلول من أجل تفادي الصدام ومناقشة جميع القضايا مع المعارضة، لكنه هدد أيضاً بتوقيف أي من معارضيه الذين «يتجاوزون التصريحات السياسية». ورأى أن بيان هيئة الأركان كان «رداً عاطفياً» على إقالة زميلهم. وبعد انتهاء الكلمة، وفي استعراض لقوته في الشارع، قاد باشينيان مسيرة في مركز العاصمة وسط احتياطات أمنية مشددة، منعت الشرطة خلالها المعارضين له من قطع المسيرة. وذكرت وكالة «فرانس برس» أن أنصار باشينيان والمعارضة انخرطوا في اشتباكات متفرقة في شوارع يريفان أمس الخميس. وسارع حزب المعارضة الرئيسي لدعوة رئيس الوزراء إلى اغتنام «الفرصة الأخيرة» للخروج من السلطة دون عنف وتجنب «حرب أهلية». وقال حزب «أرمينيا المزدهرة»، أكبر تشكيلات المعارضة، «ندعو باشينيان إلى عدم قيادة البلاد إلى حرب أهلية وإراقة دماء». وأضاف «لدى باشينيان فرصة واحدة أخيرة للمغادرة من دون حدوث أي اضطرابات».

وأصدرت وزارة الدفاع بياناً أعلنت فيه أنه من غير المقبول إقحام الجيش في السياسة. وقالت الوزارة في بيان إن «الجيش ليس مؤسسة سياسة ومحاولات إقحامه في العملية السياسية غير مقبولة، أي محاولة كتلك هي تهديد لاستقرار وأمن الجمهورية الأرمينية».

واستبعد مصدر مطلع في يريفان أن تتحول الصدامات في الشارع إلى حرب أهلية. وأشار، في اتصال مع «العربي الجديد»، إلى أن «اندلاع حرب أهلية غير مطروح بالمطلق»، مشدداً على أن «الجيش الأرميني يحظى باحترام شعبي واسع ولا يتدخل عادة في السياسة». ومع عدم استبعاد المصدر أن «تكون روسيا قد منحت الضوء الأخضر للجيش والمعارضة لإزاحة باشينيان»، فقد أكد أن «الإطاحة باشينيان باتت مسألة وقت، وأنه سيجبر عاجلاً أم آجلاً على الاستقالة»، مشدداً على أن «توقيع العشرات من كبار العسكريين على البيان يرسل إشارة واضحة إلى أن صبر الجيش قد نفد، وأنه لن يتراجع عن مطلبه باستقالة باشينيان، الذي يسعى إلى استعطاف الشعب بشتى السبل، ولكنه لا يدرك مدى تعاطف الشعب مع الجيش وتضحياته».

وفي السياق، أكد رئيس مركز الأمن الدولي في معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية التابع لأكاديمية العلوم الروسية، اليكسي أرباتوف، أن استقالة رئيس الوزراء الأرميني حتمية، ولن تؤدي التطورات إلى أصبح أكثر من 10 أشخاص يجروح في حرب أهلية في الجمهورية. وقال أرباتوف، لوكالة «نوفوستي»: «هذا أمر حتمي تماماً، والسؤال الوحيد هو متى وبأي طريقة؟ ولا مفر منه ولا شك فيه».

رفضت وزارة الدفاع إقحام الجيش في العملية السياسية

أمل لافروف في تسوية الوضع بأرمينيا بطرق سلمية

متابعة

اتفاق لوقف إطلاق النار في كشمير: تفاؤل يشوبه الحذر

اتفق الجيشان الهندي والباكستاني، أمس الخميس، على وقف إطلاق النار عبر الحدود المتنازع عليها في إقليم كشمير، بهدف خفض العنف

أعلن الجيشان الهندي والباكستاني، أمس الخميس، الاتفاق على وقف إطلاق النار عبر الحدود المتنازع عليها في إقليم كشمير، حيث تكررت في الشهور القليلة الماضية حوادث قتالية أدت في كثير من الأحيان إلى مقتل أو إصابة مدنيين. لكن التساؤل البديهي الذي يطرح يتمحور حول فرص نجاح هذا الاتفاق وهل سيخفف فعلاً من حدة التوتر بين الدولتين وفي الإقليم الذي شكّل عقدة العلاقات الهندية الباكستانية منذ نحو 74 عاماً، واندلعت بسببه حروب عدة بين الجارتين؟ خصوصاً مع معرفة أن اتفاقات عدة أبرمت في العقود الماضية، لكن سرعان ما كانت تُخرق.

وقال بيان مشترك للجيشين الباكستاني والهندي، أمس، إنه «من أجل تحقيق سلام دائم على امتداد الحدود يعود بالنفع على الجانبين، اتفق قائدا العمليات العسكرية (في البلدين) على تعامل كل طرف مع قضايا الطرف الآخر ومخاوفه التي من شأنها الإخلال بالسلام وإثارة العنف». من جهته، قال مسؤول من نيودلهي لوكالة «رويترز»، إنّ «وقف إطلاق النار يهدف جزئياً إلى الحد من معاناة المدنيين المقيمين على الحدود الذين كثيراً ما يقعون ضحايا لتبادل إطلاق النار». وأضاف المسؤول الذي طلب عدم الكشف عن هويته: «نشعر، بتفاؤل حذر، بأن مستوى العنف والتوتر على خط المراقبة سينخفض». لكنه قال إنّ الهند لن تحد من نشر قواتها على خط المراقبة بهدف منع التسلل، ولن تتوقف عن عمليات مكافحة التمرد في وادي كشمير، في إشارة إلى التمرد الذي نتج عن إعلان الحكومة الهندية، في أغسطس/ آب 2019، إلغاء الحكم الذاتي الدستوري في ولاية جامو وكشمير، بموجب مرسوم رئاسي. وهو القرار الذي كان قد أثار غضب باكستان وأدى لأزمة دبلوماسية بين نيودلهي وإسلام أباد، التي تطالب منذ فترة طويلة بالسماح للأشخاص في الجزء الخاضع للسيطرة الهندية من إقليم كشمير بالتصويت على استفتاء لتقرير ما إذا كانوا يريدون الاستقلال عن الهند أو الانضمام لباكستان. وأكدت الحكومة الباكستانية وقتها أنها ستواصل تقديم الدعم الدبلوماسي والسياسي والمعنوي للأشخاص الذين يعيشون في كشمير و«حقهم في تقرير المصير».

والصراع بين الهند وباكستان يعود إلى العام 1947. فمنذ أن أصدر البرلمان البريطاني، يوم 17 يوليو/ تموز 1947، قانون استقلال الهند الذي أنهى الحكم البريطاني لها، ثم بعد ذلك بشهر قرار تقسيم شبه القارة الهندية، برزت قضية كشمير كعقدة بين دولتي الهند وباكستان اللتين كانتا قد تشكلتا حديثاً. وبموجب خطة التقسيم المنصوص عليها في قانون الاستقلال الهندي، كانت لكشمير الحرية في اختيار الانضمام إلى الهند أو باكستان، واختار حاكمها هاري سينغ الهند مؤقتاً، على الرغم من معارضة الغالبية المسلمة للأمر، فاندلعت الحرب بين الدولتين في أكتوبر/ تشرين الأول عام 1947، واستمرت حتى بداية عام 1949. إذ وقّعت كل من الهند وباكستان اتفاقاً ينص على خطّ لوقف إطلاق النار، يُشرف عليه مراقبون عسكريون، شكلوا نواة فريق مراقبين من الأمم المتحدة في الهند وباكستان.

وبعد ذلك، شهد عام 1965 مناوشات بين الهند وباكستان، بدأت في إبريل/ نيسان، قبل أن تندلع أعمال عسكرية على نطاق واسع في أغسطس/ آب من العام نفسه، على طول خط وقف إطلاق النار في كشمير، لتعلن الأمم المتحدة انهيار اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ في 27 يوليو 1949. ولكن في 4 سبتمبر/ أيلول 1965، دعا مجلس الأمن بموجب القرار رقم 209 إلى وقف لإطلاق النار. وعلى الرغم من وقف تلك الحرب القصيرة، وجهود مجلس الأمن والأمم المتحدة، إلا أنّ خروقات وقف إطلاق النار ظلّت مستمرة.

وفي ديسمبر/ كانون الأول 1971، اندلعت حرب ثالثة بين الدولتين النوويتين، أشعلها هجوم هندي شامل على الشطر الشرقي من باكستان، الذي كان يُعرف باسم باكستان الشرقية، والذي كان يشهد تمرداً من جانب الأغلبية البنغالية في الأقاليم التي كانت تسعى إلى الانفصال، وهو ما حدث بقيام دولة بنغلاديش. وفي يوليو 1972، وقّعت كل من الهند وباكستان اتفاقية «سيملا» لإنهاء الحرب بينهما وتحديد خط وقف إطلاق النار للسيطرة، كجزء من مفاوضات تسوية الخلافات بعد حربهما، لكن ذلك لم يوقف ما يمكن وصفه بحالة «الحرب» بين الطرفين في السنوات اللاحقة وصولاً إلى يومنا هذا.

وقُتل عشرات الآلاف من الأشخاص في النزاع المستمر بين البلدين، نتيجة الحروب، والمناوشات، والعمليات الانتحارية، والحملات التي يشنها جيشا البلدين من حين إلى آخر، في وقت تعرّضت فيه الدبلوماسية بينهما، في كثير من الأحيان، للاهتزاز.

يهدف وقف إطلاق النار للحد من معاناة المدنيين على الحدود

الهند لن تحد من نشر قواتها على خط المراقبة (فيصل خان/Getty)

(العربي الجديد، رويترز)

الحدث

حوّل مناصرون للجيش في ميانمار شوارع يانغون إلى ما يشبه ساحة حرب، مع مهاجمتهم لمعارضي الانقلاب في المدينة، الذين اتهموهم بتلقي المال للتظاهر

مشهد جديد في ميانمار

مناصرو الجيش يهاجمون المعارضين وعقوبات بريطانية

تزايد التوتر في ميانمار مع انتقال الانقلابيين إلى مرحلة جديدة لقمع الشارع المعارض، إذ قام مؤيدون للجيش بمهاجمة السكان في مدينة يانغون، أمس الخميس. وفيما فرضت بريطانيا عقوبات على ستة مسؤولين من المجموعة العسكرية في ميانمار، بينهم قائد الجيش مين أونغ هلاينغ، لدورهم في الانقلاب العسكري في الأول من فبراير/ شباط الحالي، أعلن البنك الدولي تعليق كل مساعداته إلى ميانمار.

وتسلط المواجهة في الشارع أمس الضوء على تصاعد الاضطرابات في بلد أصيب بالشلل إلى حد بعيد، بسبب الاحتجاجات وحملة عصيان مدني انضم إليها الكثير من أصحاب الحرف والموظفين الحكوميين. هذه المواجهات تهدد الجهود الدبلوماسية الخارجية للمساعدة في حل الأزمة من خلال الحوار. فقد زارت وزيرة الخارجية الإندونيسية ريتنو مارسودي العاصمة التايلاندية بانكوك، أمس الأول الأربعاء، وأجرت محادثات ثلاثية مع نظيرها التايلاندي دون براموديوناي ووزير خارجية ميانمار الجديد الكولونيل المتقاعد وونا ماونغ لوين. وقالت، في مؤتمر صحافي عبر الإنترنت بعد عودتها إلى إندونيسيا: «طلبنا من جميع الأطراف ممارسة ضبط النفس وعدم استخدام العنف، للتجنب وقوع ضحايا وإراقة الدماء». وهاجم موالون للمجموعة العسكرية، كانوا يحملون خراطيم ومقاليع ولافتات كُتب عليها «ندعم قواتنا الدفاعية»، السكان في يانغون، في تصاعد للتوتر. وكانت السلطات قد أعطت الداعمين للجيش إذناً بالوصول إلى معبد سولي، الواقع على تقاطع رئيسي تم إغلاقه في الأيام الأخيرة لمنع المتظاهرين المناهضين للانقلاب من التجمع فيه.

وبدأ السكان القرع على الأواني، في خطوة أصبحت رمزاً للمقاومة المناهضة للعسكريين، احتجاجاً على التظاهرة المؤيدة للجيش. واستهدف الموالون للجيش، وبعضهم كان يحمل خراطيم وسكاكين وتستخدم المقاليع لرشق الحجارة، السكان في محيط محطة القطارات المركزية في يانغون. وقال أونغ زين لين، الذي يعيش على مقربة من المكان، لوكالة «فرانس برس»: «استهدفونا بمقاليع من على متن سيارة. أصيب أكثر من 10 أشخاص بجروح في الرأس». وعندما وصلت الشرطة، أمسك أطفال ونساء أدرع بعضهم بعضاً لتشكيل درع بشري، خشية أن تحاول قوات الأمن توقيف بعض السكان. لكن الشرطة أبعدت المهاجمين.

وأظهرت مشاهد التقطتها كاميرات مراقبة في المكان وانتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي، رجلاً يحمل سكيناً يطارد سكاناً في وسط المدينة. وأظهر مقطع مصور رجلاً يتم طعنه أمام مبنى إداري بالقرب من تقاطع وسط المدينة على الطريق المؤدي إلى سولي باغودا، وهو شارع رئيسي للاحتجاجات المناهضة للانقلاب. وقال عاملون في مجال الإعلام إن بعض المهاجمين هددوا مصوري المؤسسات الإخبارية. وأضافوا أن مصوراً أصيب بجروح طفيفة. وفي محيط الشوارع الرئيسية، كان سكان يانغون يرفعون أوراقاً مالية عند مرور موالين للعسكريين، ويوجهون إليهم الاتهامات بأنهم يتلقون المال من الجيش للتظاهر.

وبعدما منعت السلطات الطلاب من مغادرة الحرم الجامعي للخروج في مسيرة في يانغون، تظاهر الطلاب داخلها بشكل سلمي حاملين الأعلام الحمراء، وهو لون رمزي لحزب «الرابطة الوطنية الديمقراطية»، بزعامة أونغ سان سو تشي، التي لا تزال محتجزة منذ أن اعتُقلت خلال الانقلاب. ووجهت إلى سو تشي تهم حيازة أجهزة اتصال لاسلكية بصورة غير مشروعة، وانتهاك قانون حول إدارة الكوارث الطبيعية. ومن المرتقب تنظيم جلسة محاكمة في 1 مارس/ آذار المقبل.

وفرضت عقوبات جديدة ضد الانقلابيين، أمس الخميس. وأعلنت بريطانيا فرض عقوبات على ستة مسؤولين من المجموعة العسكرية، بينهم قائد الجيش مين أونغ هلاينغ، لدورهم في الانقلاب. ويُضاف العسكريون الستة الذين باتوا ممنوعين من دخول الأراضي البريطانية وإبرام أعمال تجارية مع شركات بريطانية، إلى 19 مسؤولاً آخرين سبق أن فرضت لندن عقوبات عليهم بسبب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وقالت الحكومة، في بيان، إنها تريد بذلك إيصال «رسالة واضحة للنظام في ميانمار». وأعلن البنك الدولي تعليق كل مساعداته إلى ميانمار، والتي وصلت لنحو 900 مليون دولار عام 2020. وأوضح البنك الدولي، في بيان، أن المبالغ التي طلبتها البلاد منذ 1 فبراير، تاريخ الانقلاب، لن تتم تلبيتها. وحذرت مديرة البنك الدولي في ميانمار مريم شيرمان من أن البنك يمكنه أيضاً «أن يطلب تسديد أموال يعتبر أنها غير ضرورية في الوقت الراهن لإنجاز مشاريع».

وأغلقت شبكة «فيسبوك»، أمس الخميس، إغلاق كل الحسابات المتبقية المرتبطة بجيش ميانمار، بسبب استخدام المجموعة العسكرية «العنف الدامي» ضد المتظاهرين المطالبين بالديمقراطية، لكنها أشارت إلى أن «هذا الحظر لا يشمل الوزارات والهيئات الحكومية العاملة في تقديم الخدمات العامة الأساسية».

وأرسلت 131 منظمة غير حكومية من 31 بلداً، أمس الأول، رسالة إلى مجلس الأمن الدولي تطالبه فيها بأن يفرض بصورة عاجلة حظراً عالمياً على صادرات الأسلحة إلى ميانمار، بهدف منع جيشها من «ارتكاب مزيد من الانتهاكات». وقالت المنظّمات، في الرسالة المشتركة، إنّه «يجب على الحكومات التي تسمح بتدفّق الأسلحة إلى ميانمار، بما في ذلك الصين والهند وإسرائيل وكوريا الشمالية والفيليبين وروسيا وأوكرانيا، أن توقف على الفور توريد الأسلحة والذخيرة والمعدّات ذات الصلة» إلى هذا البلد. وشدّد مدير منظمة «هيومن رايتس ووتش» كينيث روث على أنّه «بالنظر إلى الفظائع الجماعية ضد الروهينغا وعقود من جرائم الحرب والإطاحة بالحكومة المنتخبة، فإنّ أقلّ ما يمكن لمجلس الأمن أن يفعله هو أن يفرض حظر أسلحة عالمياً على ميانمار». ووفقاً للمنظمات التي وقّعت على الرسالة، فإنّه ينبغي على مجلس الأمن «أن يفرض أيضاً عقوبات محددة الأهداف وحظر سفر وتجميد أصول على قادة المجلس العسكري».

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

شرق غرب

السجن لروسي تجسس لصالح الصين

أصدرت محكمة إقليم زابايكاليه الواقع جنوب شرق سيبيريا، أمس الخميس، حكماً بالسجن المشدد لمدة ثماني سنوات بحق مواطن روسي يدعى فلاديمير فاسيليف، لإدانته بتهمة «جمع وتسليم بيانات تشكل أسرار الدولة لأجهزة استخبارات صينية». وقالت الناطقة باسم المحكمة، فيكتوريا ميخاليلوك، إنّ المحكمة دانت فاسيليف بموجب المادة 275 من القانون الجنائي الروسي والمتعلقة بـ«الخيانة العظمى».

(العربي الجديد)

مناورات تركية واسعة في المتوسط

بدأت القوات البحرية التركية بمشاركة عناصر من القوات الجوية، أمس الخميس، مناورات عسكرية واسعة في البحر المتوسط وبحر إيجة، تحاكي الاستعداد لأي معركة مستقبلية في المنطقة. وتشارك في المناورات التي انطلقت أمس وتستمر حتى 7 مارس/ آذار المقبل، 87 قطعة بحرية مختلفة، و27 طائرة حربية، و20 مروحية، فضلاً عن المسيّرات بنوعيها للرصد والقصف.

(العربي الجديد)

قتيلان في اضطرابات النيجر

قتل شخصان خلال الاضطرابات التي أعقبت إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية في النيجر الثلاثاء الماضي، بفوز مرشح السلطة محمد بازوم، وفق ما أعلن وزير الداخلية الكاش الهدا أمس الخميس. وقال الوزير للصحافيين «حصيلة القتلى اثنان»، معلناً أيضاً توقيف 468 شخصاً منذ الثلاثاء «من بينهم شخصيات سياسية» من دون تسميتهم. وقال الهدا إن «أضراراً وأعمال تدمير لحقت بالبنية التحتية والممتلكات العامة والخاصة».

(فرانس برس)

إبعاد «الإسلاميين» عن 3 وزارات

اشتراطات مصرية على الدبيبة

تمسكت القاهرة بالخط الأحمر الذي كانت حددته سابقاً في ليبيا، والمعروف بخط سرت- الجفرة، وعدم نقل أي من مليشيات الغرب الليبي إلى الشرق

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية خاصة، لـ«العربي الجديد»، أن مصر أبلغت رئيس الوزراء الليبي الجديد عبد الحميد الدبيبة تمسكها برفض ذهاب عدد من الوزارات للإسلاميين، في إطار المحاصصات الداخلية في ليبيا. ودعته إلى نقل صورة جديدة عن ليبيا من شأنها إعادة صياغة العلاقات الدولية في إطار من الثقة، بحد تعبير المصادر المقربة من اللجنة المعنية بالملف الليبي.

وأجرى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في 18 فبراير/شباط الحالي، مباحثات مع الدبيبة، الذي زار القاهرة للمرة الأولى منذ انتخابه رئيساً للحكومة قبل أسبوعين. وأوضحت المصادر أن القاهرة اشترطت على الدبيبة، عدم إعطاء وزارات الدفاع والداخلية والتعليم إلى أي من القوى الإسلامية، سواء كانوا «الإخوان المسلمين» أو تيارات أخرى.

وبحسب المصادر، فإن الدبيبة أكد للقيادة المصرية تبنيه تصوراً لإنهاء أزمة توسع نفوذ الجماعات المسلحة في غرب ليبيا، مشيرة إلى أنه يسعى لربط هذه المليشيات بمجموعة من المصالح والمكاسب الاقتصادية، بشكل يمكن معه السيطرة عليها حتى يكون لديها ما تخشاه، لحين إدماجها في مؤسسات الدولة الرسمية، وإخضاعها للقوانين، ومن ثم تفكيكها، حتى داخل المؤسسات الرسمية.

وأكدت المصادر أن مصر شددت على الخط الأحمر الذي سبق وحددته القاهرة، والمعروف بخط سرت- الجفرة، وعدم نقل أي من «مليشيات» الغرب إلى الشرق تحت أي مسمى. وكشفت أن الاستثمار المصري في مجال الغاز على السواحل الليبية ربما يكون باكورة التنسيق بين مصر وتركيا عبر بوابة ليبيا، وقيادتها الجديدة. وقالت إن «الدبيبة أكد للمسؤولين في مصر أن القاهرة ستكون مدعوة، في إطار التعاون وبناء العلاقات الجديدة، للاستثمار في مجال التنقيب عن الغاز عند السواحل الليبية، وأن الأمر لن يقتصر على الشركات التركية، وهو ما سيفتح الباب لتنسيق بين الأطراف الثلاثة». وأضافت أن «الدبيبة شدد على أن مصر شريك أساسي في تنمية ليبيا الجديدة، وستحصل على حصص مناسبة من إعادة الإعمار»، مؤكداً استعداد حكومته للانخراط الفوري في اتفاقيات مع الجانب المصري بشأن زيادة العمالة المصرية في ليبيا. ودعا، بحسب المصادر، القيادة المصرية إلى سرعة تكليف سفير في ليبيا، وفتح السفارة المصرية في طرابلس للبدء الفوري في كافة التفاهمات. ويأتي ذلك بينما عرض الدبيبة أمس الخميس، تشكيلة حكومته على المجلس الرئاسي تمهيداً لنيل ثقة البرلمان. وكان أعلن المكتب الإعلامي للدبيبة مساء الأربعاء، أن التشكيلة الحكومية «ستسلم (أمس) الخميس إلى المجلس الرئاسي قبل تقديمها لمجلس النواب لإعتمادها». وأضاف أن رئيس الحكومة يؤكد أن «المهلة لكي تعطى لها الثقة فترة محدودة جداً».

وكان الدبيبة شدد، خلال لقائه برئيس مجلس النواب المنعقد في طبرق عقيلة صالح، عقب عودته من مصر مباشرة، على أن أي دولة لا تحترم ليبيا لن تحظى بالاحترام من جانبهم. وأكد أنه تلقى تعهدات بالمساعدة من المصريين خلال زيارته الأخيرة للقاهرة، لكنه اشترط لقبول مساعدتهم أن يحترموا السيادة الليبية وحكومة الوحدة الوطنية التي تمثل جميع أنحاء ليبيا، وأن الوقت قد حان لإعادة الكرامة لليبيين بعد عشر سنوات من الإهانة والتلاعب ببلادهم. في مقابل ذلك،

اكد الدبيبة ان مصر شريك بتنمية ليبيا (محمود تركية/فرانس برس)

> أكد الدبيبة تبنيه تصورا لإنهاء توسع نفوذ الجماعات المسلحة

قال رئيس الأركان العامة لقوات حكومة الوفاق الفريق أول ركن محمد الحداد، إن هناك «فيتو» على قيام المؤسسة العسكرية في غرب ليبيا منذ 2014.

وأضاف الحداد، على هامش الاحتفالية بالذكري العاشرة للثورة في نالوت، إنهم يريدون مؤسسة منضبطة وإطاراً صحيحاً وتراتبية تنضوي تحتها المناطق والكتائب ورئاسة الأركان ووزارتا الدفاع والداخلية وغيرها. وأكد أنهم ما زالوا يتحملون المسؤولية، مشيراً إلى وجود ما سماه لوبي فاسدا في بعض الإدارات وذلك يحتاج سنوات وتكاتفاً من الجميع لتطهيرها. ودعا الليبيين إلى التواصل مع بعضهم البعض وإيجاد حل ينهي جميع المشاكل.

وأعرب عن أمله في أن تكون الحرب على طرابلس هي الأخيرة، لكنه شدد على أنه إذا فرضت عليهم حرب أخرى فلن يتراجعوا، وأن التواصل مع الخارج ضروري لكن مع المحافظة على سيادة ليبيا ووحدتها. يأتي ذلك في وقت استمرت فيه الأزمة حول مكان انعقاد البرلمان لمنح الثقة للحكومة الليبية الانتقالية، في حين لوّح الدبيبة باللجوء إلى أعضاء ملتقى الحوار السياسي للحصول على الثقة، في حال عدم توافق البرلمان واستمراره في الانقسام حول جلسة منح الثقة للحكومة. وكان الدبيبة قد حذر النواب من اللجوء إلى «الخيار الثاني» إذا لم يتوافقوا حول عقد جلسة منح الثقة لحكومته، في إشارة إلى إمكانية ذهابه لملتقى الحوار السياسي للحصول على الثقة لحكومته، وفق خريطة الطريق التي أقرها ملتقى الحوار في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. وقال الدبيبة، في تدوينة نشرها على حسابه بموقع «تويتر» مساء الثلاثاء الماضي: «لدينا خياران في عملية اختيار شكل الحكومة، وعدم توافق النواب يدفعنا لاعتماد الخيار الثاني».